استقرأ الموضوع الثاني الآثار الاجتماعية المختلفة التي نجمت عن هذا الاحتلال. وركّز الموضوع الثالث على اشكال العلاقات التي تربط القطاع بالكيانات التي تحيط به، والاتجاهات الجديدة لهذه العلاقات، إنْ وجدت. ولا بدّ من الاشارة، هنا، الى الصعوبات التي واجهت الكاتب، لجهة ندرة المعلومات وصعوبة الوصول اليها، بسبب القيود الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي القائم.

وبالاتجاه عينه، حاول كاتب الفصل الثامن، ابراهيم الدقّاق، درس «الاوضاع الاجتماعية في القدس العربية»، فأكد ان «الصراع في شأن القدس لم يكن، في الماضي، صراعاً دينياً، كما قد يتبادر الى ذهن البعض، وليس هو كذلك الآن. لقد كان الصراع صراعاً حياتياً وسياسياً، تزيّا بالزي الديني في أوضاع معيّنة» (ص ٢١٧). وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسدّ فراغاً كبيراً في الادبيات الصادرة عن القدس؛ اذ ان هذه المدينة لم تحظ بدراسات تاريخية، او معاصرة، كافية تتّصف بالموضوعية والحياد، ولا انصفتها الاحصاءات المتوافرة. فقد قامت الانتماءات الدينية، والسياسية، عند الدارسين، بدور لا يمكن الاستهانة به في حجب الحقيقة، أو حجب جزء منها. وعالج الباحث، في هذه الدراسة، جوانب حياتية عدة عن القدس، منها: التكييف القانوني لوضع القدس العربية، والتشكيلة الاجتماعية في القدس، والعلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية في القدس، والتوزيع الطبقي، والعائلات المقدسية في ظل الاوضاع الجديدة، والاوضاع الديمغرافية ومشكلة الاسكان، واخيراً المشكلات الاجتماعية في القدس.

وعلّق الفصل التاسع، لسليم تماري، على «الديناميات الاجتماعية وايديولوجيات المقاومة في الضفة الغربية». وتناول هذا الفصل قوى «الداخل»؛ ثمّ، وبصورة خاصة، التلاشي التدريجي للادراكات والاستراتيجيات التي حكمت مسلك الوعي الوطني الفلسطيني لديها في الاعوام العشرين الاخيرة، والتي كانت مبنيّة على فرضية الطابع النهائي الذي لا رجوع عنه لمسار السيطرة الاسرائيلية والتحكّم الاسرائيلي في فلسطين. ودرس الباحث كيف ان تلاشي هذه الادراكات تجلّى في النزاع بين نمطي مقاومة: احدهما يستند الى فكرة الصمود، والآخر يستند الى فكرة التعبئة الشعبية. والرأي الذي مال اليه الباحث هو انه اذا كانت استراتيجية الصمود، المؤسسة على فكرة البقاء، قد تراجعت، فليس بسبب عيوب كامنة فيها، وانما لأنها وضعت موضع تساؤل على الارض ذاتها من قبل القوى التي نظرت الى المؤسسات الفلسطينية الموجودة، كمؤسسات نخبوية.

وفي الفصل العاشر، المعنْوَن «ثقافة وقانون وتحكّم؛ الفلسطينيون في اسرائيل»، أظهر ايليا زريق كيف ان الدولة تستخدم القانون لتشجيع الراتب السياسي والاقتصادي في المجتمع. وبرهن الباحث ان منح المساعدات والاعفاءات في المجتمع الاسرائيلي يرتهن، بقوة، للقومية، كما يتمّ تعريفها سياسياً وتاريخياً. ولهذا، فان عدم القبول باعتبار الفلسطينيين مجموعة قومية الّا على أساس الثقافة واللغة وحدهما، وعدم القبول بادراج البعد السياسي الّا حين يتعلّق الامر بتفحّص تجربة الافراد، هما أمران لا يبدو انهما يمكن ان يفضيا الى فهم واقعي لديناميات المجتمع الاسرائيلي، وللطريقة التي يُعامل الفلسطينيون بها. وخلص الباحث الى ان دراسة وضعية للمجتمع الاسرائيلي انما يجب ان تبدأ بتناول القانون كأداة في يد الدولة، في نزاعها ضد فريق قومي مخاصم.

وانتقل عزيز حيدر، في الفصل الحادي عشر، والمعنْوَن «التعبير السياسي الفلسطيني في اسرائيل»، الى عرض، وتحليل، أشكال التعبير السياسي التي ظهرت بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل خلال أربعين عاماً، ومحاولة تفسير بعض الظواهر غير الواضحة في سلوكهم السياسي. وهدفت هذه الدراسة الى التعرّض الى مكانة الفلسطينيين العرب كأقلية قومية في المجتمع الاسرائيلي. وخلص الباحث الى استنتاج منطقي، هو ان العرب في اسرائيل حاولوا استغلال كل فرصة أُتيحت لهم، وكل ثغرة وجدوها في السياسة الاسرائيلية، لتحسين أوضاعهم. وكان مجمل التغيير الذي احدثوه بمجهودهم، ومن خلال تجاربهم الطويلة والمريرة، وبتأثير من عوامل خارجية وداخلية، كافياً لنقلهم من مرحلة الدفاع عن النفس، والصراع من اجل البقاء، الى مرحلة المبادرة ومواصلة الارتقاء بمكانتهم في الدولة. لكن الباحث أكد، في النهاية، ان «هذه التطوّرات ما زالت بعيدة جداً من هدف التأثير في توازن القوى بين الاكثرية والاقلية، ممّا يمكن ان يشكّل خطراً على طابع الدولة وصبغتها» (ص ٣٥٣).